

مرة أخرى إيران تأجل تصدير الغاز للعراق - بسبب الأحداث الأمنية في العراق

في عام 2013 وقعت إيران والعراق اتفاقاً تبدأ طهران بموجبه تصدير الغاز إلى العراق ينص الاتفاق على تزويد العراق بـ 25 مليون متر مكعب من الغاز يوميًا لتغذية ثلاث محطات كهرباء في بغداد وديالى من خلال خط الأنابيب الجديد - هناك أيضا كان الاتفاق الأولي لإنشاء خط أنابيب ثانٍ يمتد إلى مدينة البصرة جنوب العراق في عام 2013، ووافق العراق كذلك في حينها على بناء خط أنابيب الغاز الطبيعي الإيراني الذي يمر عبر الأراضي العراقية إلى سوريا المشروع بتكلفة \$10 مليار - لكن بعد مرور عامين لم تبدأ عملية التصدير بعد بالشكل المطلوب.

التأجيل المتكرر في التصدير من الجانب الإيراني له عدة أسباب أهمها هو الوضع الأمني المتدهور في المناطق التي من المفروض أن يمر فيها خط نقل الغاز - حدود بغداد وديالى. القرار بالتأجيل له جوانب أمنية إيجابية لتفويت الفرصة على المجرمين الإرهابية من أستغلال الخط الناقل والأستيلاء على جزء من كميات الغاز المصدر، وهذا بحد ذاته يعتبر سبب كافي لاتخاذ مثل هذا القرار.

علماً أن هذا التأجيل في تصدير الغاز للعراق لم يكن الأول، ففي سبتمبر أيلول العام الماضي - بعد تسارع الأحداث الأمنية وتدهورها وسيطرة تنظيم داعش الإرهابي على مساحات من الأراضي العراقية، أيضاً كان أحد أسباب التأجيل آنذاك.

من جانب آخر إيران ضمن عقود التجهيز لمحطات الكهرباء العراقية كانت قد جهزت العراق بأكثر من 100 مليون لتر من وقود الديزل، للفترة من الشهر الثامن 2013 - نفس الشهر من العام 2014. وكان هناك اتفاق مشروع تصدير نحو 900 مليون لتر أيضاً من وقود الديزل للفترة اللاحقة.

أما من الناحية الاقتصادية وتأثيراته على حاجة البلد لتجهيز محطات الكهرباء في بغداد وديالى - فيعتبر عامل معطل كبير في تجهيز الطاقة الكهربائية للمناطق التي تغذيها هذه المحطات في بغداد وديالى وبالأخص في فصل الصيف.

هذا الموضوع يثير الجدل مرة ثانية في مسألة التأخر والأضطرابات في أستيراتيجية بناء البنية التحتية للمنشآت النفطية في العراق - التي تعمل على إنتاج الغاز ومواد البيتروكيمياويات والمشتقات النفطية في بلد يزيد بطاقته الإنتاجية والأحتياط ما تمتلكه إيران.

من خلال قراءة في معدلات الإنتاج للغاز في العراق للتوضيح في سوء الإدارة لهذا القطاع - معدل إنتاج الغاز في العراق - وكله من الغاز المصاحب تقريباً - خلال فترة الخمس سنوات 2003 - 2007 حوالي 1,115 مغمق يومياً (11.4 مليار متر مكعب سنوياً) يحرق نحو 64% أي حوالي 700 مليون قدم مكعب يومياً لذلك يصنف العراق من ضمن ثالث أعلى 20 دولة في العالم من حيث معدلات حرق الغاز . اما الغاز المهذور فقد ارتفع الى 4.447 مليار والغاز المعاد حقنه يبلغ 986 مليون متر مكعب في اليوم عام 2009. وهذا يعني ان الغاز المسوق لايشكل سوى 7% من اصل اجمالي انتاج العراق من الغاز الطبيعي الذي وصل الى 16.577 مليار عام 2009.

الأستمرار في استيراتيجية الأستيراد والأعتماد عليها سيزيد من تفاقم أزمة الوقود في العراق - وتصبح أزمة مستدامة - تُعرض البلد لأضطرابات اقتصادية وهدر في مقدرات الدولة وأستنزاف لخزين النقد ويشكل خلل في الموازنة العامة واستثمارها.

عليه يجب اعادة النظر في برامج تطوير وأنشاء المحطات والمنشآت النفطية التي تعمل على إنتاج الغاز وأستثماره بالشكل الصحيح كذلك المنتجات النفطية. لنخرج من مأزق أستيراد مشتقات النفط والغاز من خارج العراق التي تكلف العراق سنوياً أكثر من 8 مليار دولار.

المهندس علي جبار الفرجي

مختص في إدارة مؤسسات الدولة في الأزمات - جامعة هارفارد

<http://ali.alfrajai.com>